



ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: <https://lark.uowasit.edu.iq>



*Corresponding author:

Muntadhar Aziz Rahim
University of Iraq - College of
Law and Political Science -
Department of Political Science
Email: l.mon1998t@gmail.com

Prof. Dr. Ziad Tariq Al-Ani
University of Iraq - College of
Law and Political Science -
Department of Political Science
Email:

zeyad.abdulrazzaq@aliraqia.edu.iq

Keywords: Russia - India -
Geostrategic balances - South
Asia - Dynamics of bilateral
interaction.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 11Aug 2025

Accepted 31Aug2025

Available online 1 Oct 2025



The Impact of India–Russia Relations on Geostrategic Balances in the Indo-Pacific Region after 2002

Abstract

This study explores the impact of Indo-Russian relations on the shifting geostrategic balances within the Indo-Pacific region—a zone increasingly central to global power competition and strategic realignment. While the partnership between Moscow and New Delhi has historical roots dating back to the Cold War, its contemporary significance lies in its adaptability to a rapidly evolving geopolitical landscape marked by the intensifying U.S.-China rivalry, deepening Sino-Russian cooperation, and Russia's gradual recalibration of its ties with Pakistan. The research analytically unpacks the dynamics of the Indo-Russian relationship through three interrelated dimensions: nuclear capabilities and deterrence, multidimensional political coordination, and strategic-economic collaboration. It further examines how these dimensions have sustained a resilient partnership amid shifting global alignments. Special attention is given to Russia's strategic calculus in balancing its relations with China and Pakistan while preserving its core alliance with India, and to the mechanisms through which both Moscow and New Delhi navigate overlapping and sometimes conflicting regional interests

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI : <https://doi.org/10.31185/lark.4791>

الملخص

تبحث هذه الدراسة في تأثير العلاقات الهندية – الروسية على التوازنات الجيوستراتيجية في منطقة أسيا – المحيط الهندي، بصفتها ساحة مركزية تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى وتُعاد فيها صياغة الترتيبات الأمنية والاقتصادية في ظل التحولات المتسارعة للنظام الدولي. فعلى الرغم من أن جذور العلاقة بين موسكو ونيودلهي تعود إلى أيام الحرب الباردة، إلا أن خصوصيتها بعد عام 2002 تتمثل في قدرتها على التكيف مع بيئة استراتيجية معقدة، يشوبها تصاعد التنافس الأمريكي – الصيني، والتقارب الروسي – الصيني، وتحول السياسات الروسية تجاه باكستان. ينطلق البحث من تحليل ثلاث ركائز أساسية للشراكة: التعاون النووي والاستراتيجي وأثره في موازين الردع الإقليمي، العلاقات السياسية المتعددة المستويات، والتعاون الاقتصادي – العسكري، مبرزًا كيف أسهمت هذه الأبعاد في صياغة شراكة مرنة ومتجددة. كما يتناول البحث الكيفية التي تدير بها روسيا شبكة مصالحها المتعارضة في الإقليم، من طريق الحفاظ على موقعها كشريك استراتيجي للهند من دون التفريط في تنامي شراكاتها مع الصين وباكستان، وهو ما يعكس سعي موسكو إلى ممارسة سياسة توازن دقيقة تمنحها هامشًا واسعًا للمناورة في مواجهة الضغوط الغربية وتحديات البيئة الدولية. ومن هذا التحليل، يوضح البحث أن العلاقات الهندية – الروسية لم تقتصر على كونها امتدادًا تاريخيًا، بل أصبحت أداة لإعادة إنتاج النفوذ الروسي في أسيا – المحيط الهندي، والمساهمة في تشكيل معادلات القوة الإقليمية والدولية على السواء.

الكلمات المفتاحية: روسيا – الهند – التوازنات الجيوستراتيجية – جنوب اسيا – ديناميكيات التفاعل الثنائي.

المقدمة

تعد العلاقات الروسية - الهندية نموذجا معقدا من العلاقات الدولية والتي يستحيل فهمها بشكل دقيق إلا إذا أدرجت ضمن ما يمكن تسميته بـ"شبكة التوازنات الدقيقة" ؛ لأن هذه العلاقة لم تبين وفقا لمصالح ثنائية مستقلة أو إرادة سياسية ذاتية بين الطرفين الهندي والروسي، بل تتفاعل باستمرار مع محيط دولي متغير ومعقد، وتُعاد صياغتها طبقا لمعادلات استراتيجية أوسع من الطرفين المعنيين مباشرة. فعلى مدى تاريخها، لم تكن العلاقات الهندية - الروسية (أو السوفيتية سابقا) تدار بمنطق الشراكة الذاتية الخالصة، بل كانت دائما متأثرة بالتحولات الدولية. في الماضي، كان المتغير الأمريكي، وازمات الحرب الباردة، سببا في دفع الهند

إلى أحضان الاتحاد السوفيتي. أما اليوم، فإن تعقيدات جديدة دخلت المشهد، أهمها صعود الصين، والانخراط الهندي في تحالفات تكنولوجية وعسكرية غربية، وانفجار الحرب في أوكرانيا، وتصاعد حدة المواجهة بين روسيا والغرب. هذه المؤثرات الخارجية باتت تشكل الإطار الناظم لتوجهات الطرفين تجاه بعضهما البعض، وتحكم مستوى الانفتاح أو التراجع في العلاقة الهندية - الروسية.

في هذا السياق، يمكن وصف هذه العلاقة بأنها نموذج لعلاقات تُدار بمنطق "المحدد الخارجي"، فهذه العلاقات لا تتخذ قراراتها الكبرى داخل غرف مغلقة بين العاصمتين، بل في ظل حسابات أكثر تعقيداً ترتبط بتحولات القوة في آسيا، ومستقبل النظام الدولي، والتحويلات الجيوستراتيجية الكبرى. وعليه، فإن هذه العلاقة، بحكم طبيعتها التاريخية والمصلحية، لا تنتمي إلى نمط العلاقات التعاقدية الصلبة أو التحالفات الثابتة، بل إلى نمط "العلاقات التكيفية"، التي تتشكل على ضوء التوازنات الخارجية أكثر مما تتحدد بقرار داخلي مباشر. فروسيا ترى في الهند شريكاً أساسياً في تقويض الهيمنة الأمريكية، وسعيها المستمر للحفاظ على نفوذها في عالم تسعى أن يكون متعدد الأقطاب. هذه الرؤية تنبع من إدراك روسيا بأن علاقتها بالهند لا تحقق لها فقط مكاسب مالية، بل تمنحها أيضاً أهمية محورية في مواجهة المحور الغربي. في المقابل، لا تنفصل نظرة الهند لروسيا عن إدراكها لمعادلات الردع الإقليمي. فالهند، التي تشهد منافسة محتدمة مع بكين، وتسعى لاحتواء الدعم الصيني لعدوتها باكستان، تعد العلاقة مع موسكو وسيلة لتثبيت ميزان القوة. أما الولايات المتحدة فتسعى لتوظيف الهند للضغط على الصين، في وقت تبحث فيه الهند عن أدوات لتوازن النفوذ الصيني المتزايد في المحيط الهندي.

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة المرحلة الحالية التي يشهدها النظام الدولي، إذ يُعاد تشكيل موازين القوة في منطقة آسيا والمحيط الهندي ضمن سياق تنافسي بين قوى صاعدة وأخرى تقليدية. وتُعد العلاقات الهندية - الروسية نموذجاً مركباً في هذا السياق؛ فهي ليست مجرد امتداد لتحالفات الحرب الباردة، بل هي علاقة يعاد تشكيلها لتتكيف مع تحولات جذرية في التحالفات، والممرات البحرية، والمصالح الجيو-اقتصادية. وعلى خلفية تنامي التنافس الثلاثي بين الصين والهند والولايات المتحدة، تبرز روسيا بصفقتها فاعلاً ثالثاً يعيد تموضعه بدقة في هذا الإقليم، محاولاً الحفاظ على توازنه بين شركائه التقليديين والناشئين. وهنا، يصبح فهم العلاقة الهندية - الروسية مدخلاً تحليلياً لفهم أوسع: كيف يمكن لعلاقات ثنائية مستقلة أن تؤثر في معادلات التوازن الإقليمي؟ وهل تستطيع روسيا، عبر شراكتها مع الهند، أن تُنتج نمطاً من "التحرك المتوازن" بين القوى النووية الآسيوية، دون أن تفقد أوراقها مع الصين أو باكستان؟ من هذا المنطلق، فإن

أهمية الموضوع لا تنبع من استعراض العلاقة بين روسيا والهند فقط، بل من قراءة هذه العلاقة بوصفها عنصراً ضامناً أو مهدداً للتوازن الجيوستراتيجي في واحدة من أكثر المناطق حساسية وخطورة في العالم.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي، الذي يُعد من أكثر المناهج ملائمة لدراسة العلاقات الدولية والجيوستراتيجية، فهو يركز على تحليل المعطيات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية المتعلقة بالعلاقات بين الدول، واستنتاج أنماط السلوك ومآلاته. ويُعتمد هذا المنهج في الدراسة لتفكيك عناصر العلاقة بين روسيا والهند، ورصد التفاعلات المرتبطة بها، وتحليل أثرها في التوازنات الجيوستراتيجية في منطقة آسيا - المحيط الهندي، من ربط الوقائع السياسية بالتحويلات الإقليمية والدولية.

مشكلة البحث:

إلى أي مدى تُسهم العلاقات الهندية - الروسية في إعادة تشكيل التوازنات الجيوستراتيجية في منطقة آسيا - المحيط الهندي، في ظل التفاعلات النووية والتحالفات السياسية المتشابكة بين روسيا، والهند، والصين، وباكستان؟ والذي تتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. ما هي الديناميكيات الأساسية التي تحكم التفاعل الروسي - الهندي في مجالات القوة النووية،

والعلاقات السياسية، والتبادل الاقتصادي؟

2. كيف توظف روسيا حيادها النسبي بين الهند والصين وباكستان بما يضمن توازناً جيوسياسياً يحفظ

مصالحها في الإقليم؟

3. ما أثر الشراكة الروسية - الهندية في التوازنات البحرية والتقنية والأمنية في المحيط الهندي؟

4. هل تسهم هذه العلاقة بتقليص نفوذ القوى الغربية في المنطقة، أم أنها تخدم في نهاية المطاف ترتيبات

توازن أكبر لمصلحة قوى ثالثة من مثل الصين أو الولايات المتحدة؟

فرضية البحث:

إذا ما استمرت روسيا في تبني سياسة الحياد الديناميكي في إدارة علاقاتها مع الصين وباكستان بعد عام 2002، فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز موقع الهند كفاعل موازن في منطقة آسيا - المحيط الهندي، ويُسهم في إعادة تشكيل التوازنات الجيوستراتيجية الإقليمية.

أولاً: ديناميكيات التفاعل الروسي - الهندي وفقاً للقدرة النووية والعلاقات السياسية والاقتصادية

لقد رسمت ملامح العلاقة بين روسيا والهند على مبدأ التقاء المصالح لا على مبدأ التحالفات الثابتة. فقد سعت نيودلهي منذ استقلالها إلى صياغة سياسة خارجية مستقلة تنأى بها عن الاستقطابات الثنائية الحادة مع طرف دون الآخر، وهو ما عُرف لاحقاً باسم "سياسة عدم الانحياز". وعلى الرغم من متانة العلاقة بين

البلدين في الحقبة السوفيتية، فإن الهند لم تتنازل أو تتراجع عن هذا المبدأ، وحرصت اشد الحرص على عدم الدخول في أي تحالف عسكري أو أممي مُلزم. وما يميز هذه السياسة انها لم تكن مجرد خيار تكتيكي ظرفي، بل انها كانت عقيدة دبلوماسية راسخة عبرت عنها تصريحات متكررة للمسؤولين الهنود، ونصّت عليها خطابات وزارة الخارجية الهندية. فقد أكد ذلك وزير الخارجية الهندي جايشانكار "إن العقلية المستقلة التي دفعت بعدم الانحياز ثم حمت مصالحنا الاستراتيجية يمكن التعبير عنها اليوم بشكل أفضل في شراكات متعددة ، لا تحالفات رسمية" (Sullivan, 2023, p. 397).

على الرغم من تطور العلاقات بين البلدين في مجالات مهمة، لاسيما في المجال العسكري. إذ كانت روسيا المزود الرئيسي للهند بالسلاح، وعزز التعاون الدفاعي بين البلدين فهما أعمق وحساسية تجاه المخاوف الأساسية لكل منهما، مع تعزيز استقلاليتهما الاستراتيجية، وهي سمة مميزة لشراكتها الاستراتيجية. لكن على الرغم من كل هذا التشابك الدفاعي العميق، لم تنشأ اتفاقية دفاع مشترك أو التزام تلقائي بالدعم العسكري؛ لأن الهند حرصت دوماً على ألا تتحول هذه العلاقة إلى التزام استراتيجي غير قابل للدول (Roy, 2023, p. 139).

جدول (١) يبين حجم التعاون الدفاعي بين الهند وروسيا

السنة المالية	القيمة التقريبية (مليار دولار أمريكي)	نوع الأسلحة والمشاريع المشتركة
2017	5.43	
2018	12.00	طائرات Sukhoi Su-30MKI:
2019	0.80	صواريخ BrahMos:
2020	0.90	طائرات Kamov Ka-226T:
2021	2.00	غواصات Akula-II:
2022	2.35	حاملات الطائرات INS Vikramaditya:
2023	0.90	طائرات MiG-29:
2024	1.20	طائرات Il-76:

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام: <https://www-sipri->
[org.translate.google/? x_tr_sl=en& x_tr_tl=ar& x_tr_hl=ar& x_tr_pto=tc](https://www-sipri-)

وكذلك على رغم تطور العلاقات في المجال النووي، إذ كانت روسيا من أوائل الداعمين للبرنامج النووي الهندي. لم تُدرج هذه العلاقة النووية في إطار تحالف نووي كما في نماذج أخرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. السبب هنا يعود إلى الطابع السيادي للهند في كل ما يتصل بسلاحها النووي، إذ رفضت الهند التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحتفظت لنفسها بسياسة الردع النووي المستقل. هذا الاستقلال العقائدي في مجال الردع يجعل من غير الممكن هنديةً التنازل عن أي جزء من السيطرة على سلاحها النووي، أو وضعه ضمن مظلة ردع مشترك (Sethi, 2007, pp. 30–35).

وحتى في أعلى مستويات العلاقة بين البلدين، لم تنشأ تنسيقات دائمة في الساحة الدولية، كما أن الدعم الروسي لم يكن بشكل مؤثر وفعال للموقف الهندي في النزاعات الإقليمية، لاسيما ما يتعلق بقضية إقليم كشمير أو المشكلات الحدودية مع الصين. وكذلك على الجانب الآخر، لم تقف الهند مع روسيا ولم تقدم لها الدعم الكافي في مواقفها الحساسة مثل ضم جزيرة القرم عام 2014، أو الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022، إذ إن دعمها لم يكن سوى دعم معنوي تمثل بالامتناع عن التصويت في المحافل الدولية، وامتنعت عن الانحياز بشكل علني. إن هذا التباين المقصود في المواقف الحادة يظهر فهما مشتركاً وإدراك متبادل لطبيعة العلاقة، التي لا تقوم على التبنّي الكامل للمواقف، بل تركز على التنسيق القائم على المصالح دون التزامات (Chiriyankandath, 2022).

وعلى المستوى الاقتصادي، شهدت العلاقات بين البلدين طفرة ملحوظة ومهمة، لاسيما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية عام ٢٠٢٢، إذ أصبحت الهند من كبار مستوردي الطاقة من روسيا – النفط تحديداً، مما أدى إلى ارتفاع مستوى التبادل التجاري إلى مستويات غير مسبوقة. على الرغم من ذلك إلا أن هذه العلاقة كانت وما زالت قائمة على صادرات الطاقة والأسلحة، من دون وجود تطور حقيقي في الشراكة في مستويات متنوعة كالصناعية أو التكنولوجية. وما يلاحظ على الاستراتيجية الروسية الكبرى، عند وضعها ضمن السياق الإقليمي الأوسع لمنطقة آسيا-المحيط الهندي، تكشف عن عجزها الاقتصادي الذي يحد من فرص تطوير الشراكة الاستراتيجية الخاصة والتميزة التي وصلتها العلاقات الروسية – الهندية. ولم تتمكن روسيا من تعزيز حضورها بشكل كبير في منطقة لا تزال بالغة الأهمية، هذا الطابع غير المتكافئ يجعل من التعاون والشراكة الاقتصادية بين الطرفين معرضة للتأثر بتقلبات السياسة الدولية، ولا يؤسس لتحالف اقتصادي مستقر وعميق (Kapoor, 2023, p. 12).

جدول (٢) يبين حجم التبادل التجاري بين الهند وروسيا

السنة المالية	واردات الهند من روسيا (مليار دولار)	صادرات الهند إلى روسيا (مليار دولار)	حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)
2014	6.34	3.17	9.51
2015	5.44	2.39	7.83
2016	5.48	2.11	7.59
2017	6.97	2.39	9.36
2018	8.35	2.65	11.00
2019	8.18	3.02	11.20
2020	6.60	2.66	9.26
2021	10.84	2.66	13.50
2022	31.96	3.04	35.00
2023	60.74	4.26	65.00
2024	63.84	4.88	68.70

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في المصادر التالية
Statistics for India's Trade with Russian Federation, Embassy of India in Moscow, 2025,
<https://indianembassy-moscow.gov.in/statistics.php>
United Nations Comtrade. (2024). Trade data between India and Russia. UN Comtrade Database.
Retrieved March 16, 2025, from <https://comtrade.un.org/>

وما يشير الانتباه أكثر، إنّ النمط نفسه تكرر في العلاقات الأميركية – الهندية. فعلى الرغم من توقيع الطرفين على اتفاق نووي سلمي كبير عام 2008، وتم على إثره رفع مستوى الحوار الاستراتيجي، والمشاركة في تحالف "كواد" الأمني، لم تتحول هذه العلاقة إلى تحالف رسمي. بل إن الهند استمرت بالتأكيد على أن مشاركتها في تحالف "كواد" لا تشكل حلفا عسكريا، بل ترتيبات تعاون مفتوحة. كما حوّل النهج الهندي مجموعة الرباعية من منظور أمني بحث إلى محرك لإنشاء سلاسل قيمة وتوريد عالمية بديلة وموثوقة واستدامتها، سعيا إلى الاستفادة من نقاط القوة الجوهرية للهند. كذلك رفضت الهند أي تصور لتكون جزءا من استراتيجية أكبر تسعى لاحتواء الصين، على الرغم من خصومتها الحدودية معها. وهذا يشير إلى نمط سلوكي ثابت، لا يتغير بتبدل الشركاء (Mukherjee, 2020, pp. 422–429).

لقد كثفت الهند تعاونها الدفاعي الثنائي مع الولايات المتحدة – وشمل ذلك تبادل معلومات استخباراتية وتدريبات بحرية مشتركة وترتيبات لوجستية – لاسيما بعد التوتر الحدودي مع الصين في منطقة وادي جالوان عام 2020 والتي قتل فيها 20 جنديا هنديا وأربعة جنود صينيين. وعلى الرغم من ذلك فإنها لا تزال تُبدي معارضة شديدة تجاه أي مسعى لجعل الرباعية تحالفا أمنيا متماسكا. فضلا عن ذلك فإن الهند كانت دائما تعارض فكرة إنشاء قوة مهام عسكرية دائمة تحت قيادة مشتركة. وعلى الرغم مما يبدو من متانة في علاقات الهند مع شركائها في مجموعة الرباعية (Quad) فإن نهج الهند يُظهر بوضوح تحفظا ومعارضة على الانخراط في أي تحالف أمني صريح. ويُعدّ موقف الهند من الحرب الأوكرانية مثالا دالا على هذا التوجه؛ إذ أثار حيادها في هذا النزاع خيبة أمل واستياء كبير جدا في أوساط شركاء الرباعية، مما عكس تباينا جوهريا في الرؤى تجاه النظام الدولي. كما أوضح وزير الخارجية الهندي سوبرامانيام جايشانكار عام 2022 حين قال: "الرباعية لم تكن متصورة أبدا على أنها أربع دول لها مواقف متطابقة بشأن جميع القضايا". وأكد على معارضة بلاده لتحويل الرباعية إلى تحالف دفاعي ملحق، وإن الهند تفضل صيغة مرنة تركز على بناء القدرات وتقديم المنافع العامة، بما يتسق مع رؤيتها لدورها القيادي في "ساحتها الخلفية الاستراتيجية" في المحيط الهندي (Sullivan, 2023, pp. 390–395).

وتصر الهند على أن مجموعة (كواد) ليست موجهة ضد دولة معينة أو طرف بعينه، بل هي تجمع يقوم على أساس إيجابي هدفه تعزيز الاستقرار والتعاون في المنطقة، وهو ما عبّرت عنه الهند مرارا مؤكدة على أن (كواد) "لا تستهدف أحدا، وإنما تدافع عن مبادئ وقيم مشتركة". ويتضح من هذا الموقف رفض

الهند لأي انخراط في ترتيبات أمنية أو دفاعية تنطوي على اصطفاف عسكري مباشر أو تفهم كتكتل معادٍ موجه ضد طرف معين، لا سيما الصين (Malhotra, 2023).

وهذا هو أحد أسباب استبعاد الهند من تحالف أو كوس الثلاثي، الذي جمع الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا. إذ لم تدع الهند للانضمام إلى هذا التحالف، وهو ما يعزز إدراكا استراتيجيا لطبيعة سياساتها المستقلة وغير المنحازة. فالهند ليست حليفا رسميا للولايات المتحدة، وتتجنب الانخراط في ترتيبات دفاعية صلبة موجهة ضد الصين، حفاظا على هامش مناورتها الاستراتيجية. كما أن التعاون النووي البحري ضمن أو كوس ظل محصورا في دائرة الحلفاء الموثوقين، وهي دائرة لم تدخلها الهند بعد (Baruah, 2022, pp. 22-28).

ولم تبد الهند أي انزعاج من هذه الخطوة، إذ صرح وزير الخارجية الهندي هارش شرينجلا قبل قمة الرباعية الشخصية في عام ٢٠٢١ " أن الرباعية و أو كوس ليستا تجمعات ذات طبيعة متشابهة، فالرباعية هي تجمع متعدد الأطراف لدول ذات رؤية مشتركة لسماتها وقيمها، وأن الأعضاء الأربعة لديهم رؤية مشتركة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ كمنطقة حرة ومفتوحة وشفافة. وأما تحالف أو كوس فهو تحالف أمني بين ثلاث دول نحن لسنا طرفا في هذا التحالف، ومن وجهة نظرنا، هذا ليس ذا صلة بالرباعية ولن يكون له أي تأثير على عملها" (Modi, 2021).

ومن المهم الإشارة إلى أن التحالفات تبنى عادة بين دول تمتلك ثلاث خصائص، إما بسبب وجود تهديد مشترك أو التشابه في القيم والنظم السياسية وأخيرا الرغبة في التنازل الجزئي عن السيادة لصالح عدو خارجي مشترك. وفي حالة الهند وروسيا، لا تتوفر هذه الشروط الثلاثة مجتمعة. فالهند لا تشارك روسيا ذات التهديدات، فالصين تمثل تهديدا للهند، لكنها حليف مقرب لروسيا. كما أن النظامين السياسيين مختلفان من حيث النمط والانفتاح. والأهم أن كلا البلدين يتمسك بسيادته بشكل يجعل فكرة التنازل لصالح تحالف أعلى أمرا مرفوضا من الجانبين وهذا يقدم تحليلاً عميقاً لأسباب عدم تحول العلاقة إلى تحالف رسمي (Rynning et al., 2018, pp. 654-658).

ولعل ما يُعَمِّق من فهم أسباب عدم تحوّل العلاقة إلى تحالف، التغيرات الجيوسياسية المتسارعة في الساحة الدولية، فالهند اليوم ليست دولة تبحث عن مظلة حماية، بل على العكس فهي قوة صاعدة تسعى إلى تأدية دور مستقل. فهي عضو في تجمعات مهمة مثل البريكس ومجموعة شنغهاي للتعاون، لكن في الوقت نفسه هي شريك رئيسي للولايات المتحدة هذا يبرز تعقيد وتنوع سياسة الهند الخارجية. وتمارس الهند هنا تكتيكا محكما يقوم على تعدد الشراكات، لا تكامل التحالفات. وهذا التعدد في الشراكات يُعد ميزة استراتيجية للهند، لا عائقا؛ وذلك لأنه يُتيح لها هامش مناورة أوسع، وقدرة على تحقيق مصالحها مع أطراف متضادة،

من دون الوقوع في فخ الاصطفاف. فقد طورت شراكات متقدمة مع دول الخليج، لاسيما الإمارات والسعودية، في مجالات متنوعة من مثل الطاقة والتجارة والاستثمار، من دون أن يؤثر ذلك في علاقاتها مع إيران التي تشاركها مشاريع استراتيجية مثل ميناء تشابهار هذا يوضح قدرة الهند على الموازنة بين المصالح المتعارضة.

واما في جنوب شرق آسيا، فتتمثل سياسة العمل شرقا اطارا محوريا لتقوية الروابط الاقتصادية والأمنية، واما انخراطها في المنصات الإقليمية كقمة شرق آسيا ومنتدى الآسيان فيعد مؤشرا على سعيها لتوسيع نفوذها في المنطقة. كما يشير تعاونها الأمني مع كل من فيتنام واليابان إلى تصاعد مكانتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وكذلك تعد أستراليا شريكا صاعدا في هذا التوجه، حيث شهدت العلاقات الثنائية تطورا لافتا، تُوج باتفاقية التعاون الاقتصادي الشامل عام 2022، والتي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري، لا سيما في قطاعات التعليم والموارد والطاقة المتجددة (Turlapati, 2025).

وكذلك رسّخت الهند حضورها في إفريقيا وذلك من مقاربة تقوم على التعاون جنوب-جنوب، إذ ركزت على دعم جهود الدول النامية للنهوض بواقعها بدلا من الدخول في صراعات النفوذ أو التكتلات الجيوسياسية. ويُعد مشروع (الشبكة الإلكترونية الإفريقية) مثالا بارزا لهذه المقاربة، إذ تهدف الشبكة إلى سد الفجوة الرقمية بتوفير شبكة متكاملة وسلسلة عبر الأقمار الصناعية والألياف الضوئية والشبكات اللاسلكية تربط الدول الأفريقية. وبرزت بوصفها رمزا للابتكار والشراكة المدفوعة بالتنمية بين الهند والقارة الأفريقية بربط المؤسسات الإفريقية بنظيراتها الهندية المتقدمة. وقد عُدَّ هذا المشروع جسرا رقميا بين قطبي النمو في العالم، ونموذجا مضيئا للتعاون من أجل التمكين المتبادل والتنمية المستدامة، بعيدا عن منطق التحالفات الصلبة (Arora & Chand, 2020, p. 25).

وكذلك شددت الهند على أهمية بناء شراكة استراتيجية متكافئة مع إفريقيا، تقوم على المبادئ الخمسة للتعاون التي طرحتها في مندييات القمة الهندية-الإفريقية، وهي: المساواة، والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخل، واحترام الأولويات الإفريقية، والتنمية الشاملة. ومن هذا الإطار، وسّعت الهند من مبادراتها في مجالات التعليم، والصحة، والطاقة، وتطوير البنية التحتية، مؤمنةً بأن الشراكة لا تعني التبعية أو التمحور، بل التعاون المستقل بين أطراف متكافئة (Ministry of External Affairs, 2011, pp. 10–15).

فضلا عن ذلك، فهناك عامل أخير يفسر غياب التحالف الرسمي بين روسيا والهند، وهو ما أشار إليه الباحث الأميركي غلين سنايدر، أحد أبرز منظري سياسة التحالفات، فقد وضح ان الدولة التي تمتلك بدائل استراتيجية جذابة تكون أقل استعدادا للارتباط بتحالف دائم ؛ وذلك لأنها قادرة على تعويض أي فقدان في الدعم عبر شركاء آخرين. وبناءً على ذلك، فإن الهند التي نسجت علاقات متينة مع العديد من الشركاء، لا

تجد نفسها مضطرة للارتباط بتحالف ملزم مع طرف واحد كروسيا. هذه القدرة على تنويع الشراكات منحت الهند هامشا واسعا من الاستقلالية، وتُضعف في الوقت ذاته أي حوافز لتقييد حركتها عبر التزامات أمنية أو سياسية طويلة الأمد. ومن جهة أخرى، فإن روسيا، لم تبذل جهودا للتحويل إلى شريك اقتصادي أو تقني مهمين في النموذج التنموي الهندي، وظل تعاونها مع الهند قائما على المجالات التقليدية، وهو ما يجعل العلاقة معها محصورة ضمن أطر وظيفية ومصلحية، وليست هيكلية أو وجودية. وأخيراً، فإن غياب الاعتماد المتبادل العميق، وتوفر البدائل المتعددة، يمثلان عنصرا كابحا لتطور هذه العلاقة نحو تحالف دائم، وبقيت العلاقة ضمن نطاق الشراكة المرنة التي تخدم لحظات التقاطع، دون أن تفرض التزامات طويلة الأمد (Ma, 2023, p. 5).

النتيجة النهائية لهذه الديناميكيات أن العلاقة الروسية الهندية تظل محكومة بسقف واضح لا يتم تجاوزه: التعاون الشامل، لا التحالف الدائم. والتنسيق المرحلي، لا الاصطفاف الاستراتيجي. وهذا السقف لا ينبع من غياب الإرادة، بل من حسابات دقيقة تعيها كل من موسكو ونيودلهي. فمن جهة روسيا، لا توجد رغبة في استعلاء الصين أو فرض التزامات لا يمكن الوفاء بها، ومن جهة الهند، لا توجد نية للتخلي عن الاستقلال الاستراتيجي الذي يُعدّ حجر الزاوية في عقيدتها السياسية مما يجعل العلاقة معها محصورة ضمن أطر وظيفية ومصلحية، وليست هيكلية أو وجودية.

ثانياً: حسابات التوازن والحياد في التوجهات الروسية جيوسياسية نحو الهند والصين وباكستان

في ظل إعادة هيكلة السياسة بعيداً عن الإيديولوجيا، وتصادد أهمية الأولويات الاقتصادية كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية، أصبحت السياسة الروسية أكثر تركيزاً على تحقيق مصالحها الوطنية على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية. وانطلاقاً من اعتبارات مصلحية واضحة، شرعت روسيا في تطوير رؤية استراتيجية تهدف إلى التحرك نحو مكان من مصالحها (عبيد، 2025، ص. 289).

وتعاني السياسة الخارجية الروسية في منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندي من معضلة جيوسياسية شديدة التعقيد، إذ تجد روسيا نفسها تسير على خيط رفيع يحتم عليها ضرورة التوفيق بين ثلاثة أطراف متنافرة (الهند، الصين، وباكستان) وهي جميعها دول نووية، وتجمعها علاقات شائكة، تاريخية وجيوسياسية، ولا تخلو من النزاعات الحدودية المفتوحة والمنافسات البنوية. وهو ما يفرض على صانع القرار الروسي تحدياً مزدوجاً، فهي من جانب تسعى لتثبيت دورها كفاعل أوراسي مهم ومتعدد الشراكات، ولكن من جانب آخر فإن روسيا مضطرة لمراعاة حساسية كل طرف وتناقضاته مع الأطراف الأخرى، وهذا يوضح التحدي الكبير الذي يواجهه صانع القرار الروسي. وفي السياق نفسه تسعى روسيا لترسيخ نمط خاص من الحضور الجيوسياسي، يمكن وصفه بـ"الحياد النشط" أو "التوازن الديناميكي"، فموسكو لا تعتمد سياسة الحياد السلبي

أو الانعزال عن التفاعلات، بل تعتمد على استراتيجية دبلوماسية مرنة تمكّنها من مشاركة الجميع لكن دون استعداد أي طرف. وهو ما يتطلب حسابات دقيقة تتجاوز المنطق الثنائي القديم، وتنتج توازنا ثلاثيا متقلبا، تحت مظلة مشروعها الأكبر "أوراسيا الكبرى" (Zakharov, 2018).

ويزداد تعقيد هذه المعضلة في ضوء ما شهدته آسيا نفسها من تحولات نوعية في توازن القوى، سواء من الصعود النشط لكل من الصين والهند، أو بفعل تفاعل هذه الديناميكيات مع اتجاهات إقليمية وعالمية متشابكة. ففي جوهرها، لم تكن آسيا يوما فضاءً متجانسا، بل تتميز بتنوع بالغ في ملامحها السياسية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وفي ظل هذا التنوع الهيكلي، لا تتبع روسيا نهجا موحدا في تعاملها مع القارة، بل تعتمد على أدوار متعددة ومتفاوتة بحسب الطرف المعني. فهي تُقدّم بوصفها مورد أسلحة للهند، وشريكا استراتيجيا شاملا للصين، وتستغل هذا التنوع في الأدوار لتعزيز موضعها كفاعل مرّن يسعى لتكريس "تعددية قطبية جديدة" تعيد هندسة التوازنات الدولية. هذا التباين في المقاربات الروسية جعل تصوّرات دول المنطقة لروسيا تختلف باختلاف المواقع والمصالح، الأمر الذي يمنح موسكو ميزة تفاوضية تكتيكية، تسمح لها ببناء علاقات ثنائية دقيقة ومخصصة مع كل شريك على حدة. ومن ثم، فإنّ نجاح روسيا في هذا السياق يكمن في تقديم نفسها كقوة عظمى موحّدة هذه السياسات المتناقضة وموازنة بينها (Korolev, 2023).

وفي نفس السياق، أدت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، إلى توجيه بوصلة سياستها الخارجية نحو آسيا وبشكل مكثف، واكتسب هذا التحول تجاه آسيا أهمية خاصة، بوصفه التعبير العملي الأوضح عن معضلة التوازن الروسي في آسيا. فقد أدى الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ إلى بداية فرض عقوبات غربية واسعة أدت إلى انقلاب كامل في التوازنات الجيوسياسية لروسيا، الأمر الذي اضطرها إلى البحث عن شركاء جدد يُعوّضون تراجع العلاقات مع الغرب. فلم تجد أفضل من الصين بوصفها الشريك الأكثر جاهزية من حيث القدرة الاقتصادية والموقف السياسي المتقاطع مع روسيا، مما أدى إلى تسريع وتيرة التقارب الثنائي بين البلدين في مجالات عديدة، على رأسها الطاقة والدفاع والبنى التحتية. وسرعان ما أطلق الطرفان سلسلة من الاتفاقيات الاستراتيجية، والتي شملت تزويد الصين بمنظومات S-400 الدفاعية ومقاتلات سوخوي المتطورة، وأنظمة الإنذار المبكر، وغيرها من المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي (Joshi et al., 2022, pp. 15–16).

وفي الواقع، منذ عام 2014، وقعت موسكو العديد من اتفاقيات التعاون الصناعي الجديدة مع بكين، بما في ذلك عقد غاز ضخم بقيمة 400 مليار دولار أمريكي لتسليم 38 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنويا إلى الصين حتى عام 2048. هذا "العقد الضخم"، الذي غالبا ما تستشهد به وسائل الإعلام المختلفة

كـرمز للتقارب الصيني-الروسي الجديد، هو مع ذلك نتيجة عشر سنوات من الجهود والمفاوضات الصعبة فيما يخص سعر الغاز وتمويل بناء خطوط الأنابيب (Alexeeva & Lasserre, 2018, p. 73).

غير أن هذا التعاون والتقارب الوثيق، وعلى الرغم من زخمه الظاهري، إلا أنه بدأ يقترب من حدود طاقته الطبيعية. فكل من روسيا والصين تمثل قوة كبرى ذات استقلالية استراتيجية شديدة، ولا تظهران استعداداً للتنازل عن سيادتهما لصالح تحالف عميق أو اندماج بشكل كلي. بل إن الاختلافات الخفية بينهما كالتنافس الضمني على مناطق النفوذ لاسيما في آسيا الوسطى والقطب الشمالي وتنامي عدم تكافؤ القوة بين الطرفين، يعمّق الهوة البنيوية بينهما، ويضعف من فرص التوافق العميق. ولكن على الرغم من ذلك، تبقى هذه الشراكة ضرورية في اللحظة التاريخية الراهنة، إذ ترى روسيا والصين أن مكاسب التعاون تفوق كلفته، لاسيما في ظل سعيهما المشترك – وإن كان غير منسّق تماماً – لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد الليبرالية بزعامة الولايات المتحدة (Ivanov, 2023, p. 2).

وبينما كانت روسيا تسير باتجاه تعميق شراكتها الاستراتيجية مع الصين، بدأ هذا الخيار الجيوسياسي يؤثر تدريجياً على علاقاتها التقليدية الأخرى، لاسيما علاقتها مع الهند، التي رأت في هذا الانجراف نحو بكين تهديداً مباشراً لتوازنها الاستراتيجي في إقليم جنوب آسيا. لكن هذا التقارب بين الصين وروسيا، على الرغم من ضرورته الاستراتيجية في الطرف الراهن، إلا أنه لم يكن دون ثمن. فقد جاء إلى حد بعيد على حساب العلاقة التاريخية المتينة التي تربط روسيا بالهند. فالهند التي لطالما شكّلت الشريك الأكثر موثوقية لروسيا في قارة آسيا، بدأت تشعر بأن مكانتها الحصرية آخذة في التآكل، لاسيما في ظل تسارع الشراكة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بين روسيا والصين، وهو ما انعكس سلباً على تصورات الهند تجاه نوايا موسكو الاستراتيجية (Deolankar, 2020, p. 102).

وازداد هذا القلق الهندي حدة مع تصاعد التوترات الحدودية مع الصين، لاسيما في أزمة وادي جالوان في 2020، فقد اصطدمت القوات الهندية والصينية بشكل دموي في منطقة متنازع عليها بسبب اعتراض الصين على بناء طريقاً داخل الأراضي الهندية، وقتل في هذا الاشتباك ٢٠ جندياً هندياً و٤ جنود صينيين. هذه الحادثة عززت لدى الهند قناعة بأن الصين تمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي، ومن ثم فإن أي تقارب روسي مع الصين بات يُنظر إليه في الأوساط الهندية بوصفه انحيازاً غير معلن، مما أدى إلى توسيع هوة الشكوك السياسية بين روسيا والهند (Luo, 2024, pp. 260–261).

في المقابل، فإن الأوساط السياسية والفكرية في روسيا تُدرك تماماً طبيعة المخاوف الهندية من التقارب مع الصين، وهو ما ينعكس في تحفظ النخب الروسية إزاء الاندفاع الكامل نحوها. وتواجه السياسة الخارجية الروسية جملة من الإشكالات المعقدة في هذا السياق، أبرزها (أ) كيفية تعظيم المكاسب من العلاقة

مع الصين في ظل إدراك موسكو أنها الطرف الأضعف نسبياً. (ب) كيفية توسيع مجالات التعاون دون تمكين بكين عسكرياً بشكل مفرط، لاسيما في ما يتعلق ببيع الأسلحة والتكنولوجيا الحساسة. (ج) كيفية تنمية الشرق الأقصى الروسي وسيبيريا اقتصادياً وديموغرافياً، بما يعزز مناعتها ضد النفوذ الصيني المتنامي. (د) كيفية البحث عن شركاء استراتيجيين يوازنون صعود الصين، دون أن يؤدي ذلك إلى استقرازاها أو دفعها نحو مواقف أكثر تشدداً (Baranovsky, 1999, p. 27).

وتزداد صعوبة التعامل مع هذه التحديات بسبب عدم وجود رؤية مشتركة داخل النخب الروسية بشأن النهج الأمثل تجاه الصين. فعلى الرغم من التفاؤل الذي يُعبّر عنه رسمياً في الخطاب السياسي، والذي يُصوّر العلاقات مع الصين بوصفها ممتازة واستراتيجية واشبه بتحالف غير معلن، فإن المواقف داخل النخبة الروسية تتفاوت بشكل كبير. فهناك من ينظر إلى العلاقة مع الصين بوصفها فرصة تاريخية لاستعادة مكانة روسيا كقوة عالمية، في حين يُعبّر آخرون عن قلق بالغ إزاء تطور وصعود الصين المتسارع، ويرون فيه تهديداً خارجياً محتملاً يمكن أن يؤدي إلى تصادم صيني – روسي في المدى البعيد. هذا الاختلاف في الرؤى يعكس الانقسام البنوي في الإدراك الروسي لطبيعة العلاقة مع الصين، ويدفع روسيا إلى انتهاج سياسة توازن دقيقة تُراعي تعقيدات ومتطلبات المرحلة وتحافظ على هامش استقلالها الاستراتيجي (Baranovsky, 1999, p. 28).

إن من أهم نقاط الانطلاق لفهم العلاقة بين الصين وروسيا أن الطرفين على مدار معظم تاريخهما، كانا إما متشككين ومترددتين أو معادين علناً لبعضهما، ولم تسر العلاقة على وتيرة واحدة. وعلى الرغم من عدائهما، نجحت الصين وروسيا في تجنب صراع كبير ذي خسائر فادحة، في نهاية الستينات، إذ تعد هذه المدة أسوأ مدة في تاريخ العلاقات بين البلدين. وتُعدّ مدة الصداقة الشاملة الحالية والشرابة الاستراتيجية بين البلدين شذوذاً تاريخياً. لكنها مدعومة أيضاً بجهود متضافرة عبر الأجيال من قبل القادة الصينيين والروس لتجنب إثارة أي خلافات فيما بينهم (Ivanov, 2023, p. 3).

فضلاً عن ذلك، تدرك روسيا – لاسيما في أوساطها النخبوية – خطورة الارتهان المفرط للصين، وما قد ينجم عنه من تهميش للدور الروسي في الساحة الآسيوية والدولية على السواء. إذ تبدي هذه النخب حذراً متزايداً من تحوّل مسار العلاقة مع الصين إلى تبعية بنوية، وهو ما دفع روسيا إلى تبني سياسة توازن دقيقة تضمن لها استقلالية القرار لكن من دون خسارة المكاسب الآنية. ونتيجة لهذا، سعت روسيا إلى تقوية علاقتها مع الهند بوصفها طرفاً موازناً للصين في آسيا. إذ جدّدت روسيا دعمها الكامل لمساعي الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. بعدّها إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، يُعدّ موقف روسيا بالغ الأهمية، لاسيما في ظل معارضة الصين لمسعى الهند. ويؤكد هذا التأييد الروسي – الذي

يلاقي دعماً مماثلاً من قوى غربية كبرى – حرص روسيا على ألا تفقد شريكا "قيّما ومُجرباً" يؤدي دورا مهما في التوازن الإقليمي والدولي، ويُبقي خيارات روسيا مفتوحة في لعبة المحاور الكبرى (Sonika, 2025, p. 8).

وفي سياق التوازنات الجيوسياسية المعقدة التي تحكم علاقات روسيا مع القوى الإقليمية في آسيا، تبرز معضلة أخرى، تتعلق بكيفية الموازنة في العلاقة بين الهند وباكستان الذين بينهما عداوة تاريخية. إذ تسعى روسيا لتعزيز الروابط مع باكستان. فعلى الرغم من أن الهند تُمثل منذ عقود الشريك الأوثق لروسيا في جنوب آسيا، فإن التغيرات الكبيرة التي شهدتها الساحة الدولية، والتقارب الأمريكي-الهندي المتسارع، دفعا روسيا إلى مراجعة أولوياتها الإقليمية والبحث عن توازن بديل يمكنها من الحفاظ على نفوذها دون الارتهان لطرف واحد. وقد انعكس هذا التحول على الانفتاح الروسي والتقارب التدريجي تجاه باكستان والذي بدأ بتوسيع التعاون في مجالات مهمة مثل الطاقة والدفاع والزراعة، إلا أن هذا الانفتاح والتقارب ظل محكوما بسقف الحذر، خشية استفزاز الشريك الهندي أو إحداث خلل في معادلة التوازن التي تحرص روسيا على صيانتها بعناية (Ali & Javed, 2024, pp. 141–142).

وفي هذا السياق، جاء إعلان نائب رئيس الوزراء الروسي، أليكسي أوفرشوك، في أثناء زيارته إلى باكستان، عن ترحيب بلاده بانضمام باكستان إلى مجموعة البريكس، وربط ممر الشمال-الجنوب بمبادرة الحزام والطريق، كإشارة استراتيجية تحمل أبعادا متعددة. فمن جانب، يُعد هذا الإعلان رسالة غير مباشرة للهند بشأن عدم اعتبارها الطرف الوحيد في شراكة روسيا الآسيوية، ومن جانب آخر، محاولة لتوسيع الحضور الروسي بالانفتاح على جميع اللاعبين الإقليميين. وتعارض الهند هذه الخطوة وتضغط باستمرار لعرقلة العضوية، مما قد يؤدي إلى تراجع في علاقاتها مع بقية الأعضاء، ويضعف قدرتها على استخدام البريكس كأداة موازنة إقليمية (Special Investment Facilitation Council, 2024).

وعلى الرغم من إدراك روسيا لحساسية هذا التوازن، لكنها لم تتراجع عن مساعيها لتعزيز العلاقة مع باكستان، بل وظّفت أدوات متعددة، من بينها تعزيز التعاون الثنائي في مجالات الأمن والطاقة، وتكثيف الاتصالات الدبلوماسية، وإجراء مناورات عسكرية المشتركة، فضلا عن تخفيف القيود على تصدير السلاح. لكن هذا التقدم في العلاقة ظل يقدم في إطار لا يتصادم مع المصالح الهندية، بل يُبرر بوصفه جزءا من سياسة براغماتية هدفها تنويع الشراكات وتوسيع النفوذ الروسي، دون الانحياز لطرف ضد آخر. وما تجدر الإشارة إليه، أن روسيا لا تسعى إلى استبدال الهند بباكستان، بل إلى إدخال الأخيرة في شبكة المصالح الأوراسية بطريقة تكمل ولا تُقوّض علاقاتها مع الهند (Ashfaq et al., 2021, p. 52).

وتستمر روسيا بدفع علاقاتها مع باكستان في ظل إدراك موسكو للموقع الحاسم لباكستان في معادلات الأمن الإقليمي، لاسيما في ما يتعلق بالوضع في أفغانستان ومخاطر التطرف العابر للحدود. فبعد تحوّل باكستان إلى شريك مهم في "الحرب على الإرهاب" عقب أحداث 11 سبتمبر، أعادت روسيا النظر في رسم سياستها تجاه هذه الدولة، وانتقلت من رؤيتها كحليف للغرب إلى عدها فاعلا محوريا في استقرار اقليم جنوب آسيا. وقد أدركت روسيا أن تعزيز التعاون مع باكستان لا يخدم فقط أهدافها الأمنية، بل يُتيح لها أيضا منفذا نحو المحيط الهندي عبر ميناء جوادر، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل الضغوط الغربية والعقوبات المفروضة عليها (Hanif, 2013, pp. 63–64).

كما روسيا إلى باكستان باعتبارها جسرا محتملا لربط الاتحاد الأوراسي بالمحيط الهندي عبر ممر باكستان - الصين الاقتصادي ما يجعل من باكستان لاعبا محوريا في الرؤية الروسية أوراسيا الكبرى وبذلك، يتضح أن هدف روسيا الأساس من هذه العلاقة يتمثل في بناء منظومة تفاعلية تُتيح لها لعب دور الوسيط والموازن، بما يخدم مشروع أوراسيا الكبرى، ويعزز موقعها قوة مستقلة في النظام الدولي، قادرة على التكيف مع تحولات البيئة الجيوسياسية دون التفريط بعلاقاتها التقليدية أو إغلاق أبواب الانفتاح على الشركاء الجدد (Ashfaq et al., 2021, p. 52).

وفي سعيها للحفاظ على نفوذ متوازن في جنوب آسيا، تنتهج روسيا سياسة دقيقة تراعي علاقاتها المتشابكة مع الصين، والهند، وباكستان. فهي تعمق شراكتها مع الصين، وتُبقي على تعاونها الاستراتيجي مع الهند، وفي الوقت ذاته تفتتح على باكستان في مجالات الأمن والطاقة. ولتفادي الوقوع في فخ الاستقطاب، لجأت موسكو إلى توظيف المنصات متعددة الأطراف، كمنظمة شنغهاي للتعاون، لتنسيق مصالحها مع الهند وباكستان. وقد عبّر وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، عن هذه المقاربة بوصفه دور روسيا في آسيا بأنه عامل استقرار مهم لتحقيق توازن قوى مستقر حقا، في إشارة إلى حرص موسكو على بناء نفوذ قائم على الشمولية والتوازن لا على المحاور (Diesen, 2017).

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية الدور الذي تقوم به روسيا في آسيا، لذلك حرصت كل الحرص على عدم إضعاف الدور الروسي في آسيا بشكل مفرط، لأن انسحاب روسيا أو تراجعها الكامل قد يؤدي إلى حدوث فراغا جيوسياسيا خطرا جدا في مناطق مثل آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وهو فراغ ربما لا تكون الولايات المتحدة جاهزة لملئه، على أقل تقدير في الوقت الحالي؛ بسبب انشغالها في أوروبا منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، فضلا عن انشغالها في الشرق الأوسط، وكذلك في بحر الصين الجنوبي، وقد تستغله الصين لتوسيع نطاق نفوذها الأحادي. وبالتالي، فإن بقاء روسيا في موقع "الفاعل الموازن"، ولو بشكل نسبي، يبقى خيارا أفضل للولايات المتحدة الأمريكية على أن تسهم بتحويل روسيا إلى ذراع استراتيجية

للصين. حيث تواجه الولايات المتحدة اليوم روسيا عدوانية، وعلاقا صينيا يمتلك كل مقومات القوة، كل منهما قوية بطرق مختلفة وتتعاون بشكل أوثق من أي وقت مضى. ويقودان مجموعة من دول الجنوب الساخطة الذين يرفضون المبادئ والقواعد والمؤسسات التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي ويسعون الى تغييرها. بالتعاون والعمل معا، ويعزز كل منهما القدرات العسكرية لبعضهما البعض، ويسعون لإضعاف كل الخطوات والادوات الأمريكية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، ويُعيقا قدرة واشنطن وحلفاءها على فرض القواعد العالمية. وهدفهم المشترك هو خلق بديل للنظام العالمي الحالي، الذي يعدونه نظاما امريكيا بامتياز. وكما أكد مدير وكالة المخابرات الامريكية المركزية، ويليام بيرنز، في عام 2024 إذ صرح بانه "سيكون من الخطأ الفادح أن نقلل من قوة الشراكة الحالية والعلاقة الشخصية القوية بين شي جين بينغ وفلاديمير بوتين، وإحساسهما المشترك بالعزم على تقويض نظام دولي قامت الولايات المتحدة بدور كبير في تشكيله (Blackwill & Fontaine, 2024, p. 28).

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ مستشار الأمن القومي الأميركي السابق زبيغنيو بريجنسكي قبل ما يقارب ثلاثين عاما قدم تحذيرا استشرافيا مفاده "ان السيناريو الأكثر خطورة هو تحالف كبير بين الصين وروسيا، وربما إيران، لا توحده الأيديولوجية بل المظالم التكميلية، وسيدكرنا في حجمه ونطاقه بالتحدي الذي شكّلته الكتلة الصينية-السوفيتية، على الرغم من أن الصين ستكون هذه المرة القائدة وروسيا التابعة". وها هو التحالف غير المعلن اصبح قريبا من ان يظهر مرتبطا بمعارضة مشتركة لنظام دولي يهيمن عليه الغرب، وعازما على مراجعته نظاميا؛ إذ قال الرئيس الصيني شي جينبينغ في زيارته لموسكو في عام 2023 "هناك الآن تغييرات لم نشهد مثلها منذ 100 عام، ونحن من نقود هذه التغييرات معا"، ثم كرر هو وبوتين في بيان مشترك مطول صدر في عام 2024 "ان العلاقات الروسية-الصينية تصمد أمام اختبار التغييرات السريعة في العالم، وتُظهر القوة والاستقرار، وتشهد أفضل فترة في تاريخها... نحن نعتزم زيادة التفاعل وتشديد التنسيق من أجل مواجهة مسار واشنطن المدمر والعدائي تجاه ما يسمى بـ 'الاحتواء المزدوج' لبلدنا". ولأن تبدو هذه التصريحات استعراضا لقوتين تسعيان لبناء عالم متعدد الأقطاب، فإن واشنطن تدرك جيدا الخشية الروسية من التبعية الكاملة لبكين، وتسعى لاستثمار هذا القلق دون أن تبدو كمن يضغط لتفكيك روابط روسيا مع شركائها الإقليميين، لا سيما الهند. فقد أكد تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأميركي (CFR) "ان الولايات المتحدة يمكنها الاستفادة من النفوذ الذي تملكه دول أخرى، لا سيما الهند، على روسيا. فالهند لديها علاقة تاريخية وطويلة الأمد عمرها سبعون عاما مع روسيا، وتتمتع بتأثير كبير داخلها. وينبغي علينا أن نعزز من قدرة الهند على تذكير روسيا بمخاطر الاعتماد المفرط على الصين، لا من إجبار الهند على اختيار طرف دون آخر، بل من تمكينها من لعب هذا الدور". هذه الاستراتيجية اللينة تعبر عن رغبة أميركية في

منع انخراط روسيا بشكل كامل نحو المحور الصيني، عبر دعم "دور الموازن" الذي تؤديه الهند داخل الحسابات الروسية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على شبكة علاقات روسية-عالمية تمنع تفرد بكين بالقرار الآسيوي (Blackwill & Fontaine, 2024, pp. 28–35).

وتوظف الولايات المتحدة الهند في استراتيجيتها لفك الارتباط بين روسيا والصين. بتشجيع الهند على تذكر موسكو بمخاطر التحالف غير المتوازن مع بكين قد يكون أكثر فاعلية من الضغط الأميركي المباشر. ولتمكين الهند من أداء هذا الدور، لم تفرض الولايات المتحدة عقوبات على الهند بعد شرائها منظومة S-400 من روسيا، فقد كانت واشنطن سبق ان حذرت الهند من محاولة شراء هذه المنظومة من روسيا، على الرغم من أن الصفقة خالفت قانون (CAATSA) – قانون مكافحة خصوم امريكا من خلال العقوبات- وفي عام 2022، منح الكونغرس الأمريكي إعفاءً خاصاً للهند لتفاديا لتأثير العقوبات على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. ان هذا التنازل ليس فقط بادرة حسن نية، بل هو جزء من مقاربة أوسع تهدف إلى تقوية العلاقات الأميركية مع الهند وتعزيز ثقة نيودلهي في الشراكة مع الغرب من دون الإضرار بروابطها مع روسيا. فالهند، بقوتها العسكرية، ونفوذها الإقليمي، وعدائها التقليدي مع بكين، تصبح أداة استراتيجية غير مباشرة لدفع روسيا نحو تبني مقاربة أكثر توازناً في علاقاتها الدولية، وبالتالي إضعاف التحالف الصيني الروسي الذي يُعدّ من أبرز مصادر التحدي للهيمنة الليبرالية الغربية (Kupchan, 2021, p. 10).

وفي سياق التغيرات الجيوسياسية الآسيوية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مدركة بشكل لا يقبل الشك، بأن الصين تُشكّل القوة الإقليمية المتفوقة في آسيا، وسيطرت فعلياً من منظور جيوبوليتيكي على القسم الرئيس من القارة. فوفقاً لمعطيات قوتها الاقتصادية والعسكرية المتصاعدة، باتت تُقرّم معظم جيرانها الإقليميين، باستثناء الهند، التي لا تزال تحتفظ بمكانة موازية نسبياً. ومن الطبيعي أن تسعى الصين إلى تأكيد ذاتها الإقليمية، بما يتوافق مع تاريخها، وجغرافيتها، وقوتها الاقتصادية المتنامية. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه التهديد الصيني، وجعلت الصين تدرك أنه لا يمكنها المضي في بسط نفوذها دون أن تواجه ردود فعل قوية من الأطراف المتضررة، وعلى رأسها روسيا والهند (برجنسكي، 1998، ص. 158–160).

لذلك سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا التقارب، وتغاضت عن الكثير من المواقف الهندية لاسيما موقفها من الغزو الروسي. لان واشنطن تدرك ان هاتين القوتين، وإن اختلفتا في علاقتهما مع الصين، تتقاسمان دوافع جيوبوليتيكية قوية لبناء تنسيق مشترك يُمكن أن يتركز مستقبلاً على مناطق مثل وسط وجنوب آسيا، حيث ترى كل من روسيا والهند أن المصالح الصينية بلا شك سوف تمثل تهديداً مباشراً أو تنافسياً لهما في الأمد المتوسط والطويل. وعليه فإن مقاربة واشنطن القائمة على التمكين غير المباشر للهند،

والتخفيف من الضغوط المباشرة على روسيا، والسعي للحفاظ على نوع من التعدد في خيارات روسيا الآسيوية، تندرج جميعها ضمن سياسة احتواء التقارب الروسي-الصيني دون استفزاز أحد أطرافه. وبذلك، لا تكون الهند مجرد شريك في مواجهة الصين، بل ركيزة أساسية في توازن أوسع، تُعيد من خلاله واشنطن هندسة علاقات القوى في أوراسيا عبر أدوات ناعمة، تتجاوز القطيعة والاصطفاف إلى إدارة المساحات الرمادية بمهارة سياسية عالية (Kaura, 2025).

الخاتمة

إن فهم ديناميكيات العلاقة الهندية - الروسية لم يعد ممكناً في إطارها الثنائي التقليدي، بل يتطلب قراءة متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار تشابك العلاقات النووية، والتحالفات السياسية، وتوازنات الردع، والتنافس البحري. ومع تنامي الأهمية الاستراتيجية للمحيط الهندي كعمق حيوي للهند ومجال نفوذ محتمل لروسيا، يصبح التحليل الجيوسياسي لهذه العلاقة مفتاحاً لفهم التحولات الأوسع في المنطقة. فروسيا لا تنظر إلى الهند كحليف بديل عن الصين أو باكستان، بل كجزء من استراتيجية توزيع النفوذ ومنع التمرکز القطبي الأحادي. أما الهند، فتسعى إلى توظيف شراكاتها مع روسيا كرافعة للتوازن مع الصين والولايات المتحدة معاً، مما يضيف تعقيداً بنوياً إلى النظام الإقليمي الآسيوي.

النتائج
1. أظهرت الدراسة أن العلاقات الهندية - الروسية لم تقتصر على استمرار الإرث التاريخي، بل

أسهمت في تكريس نمط من "التوازن المرن" الذي يعكس تبني روسيا سياسة الحياد الديناميكي. إذ إن موسكو لم تنحز كلياً لأي محور، بل وظفت شراكاتها مع الهند بوصفها أداة لإدارة تناقضات مصالحها مع الصين وباكستان، وهو ما يدعم الفرضية الرئيسة بخصوص دور هذه السياسة في تعزيز موقع الهند كموازن إقليمي.

2. بينت الدراسة أن الشراكة النووية والدفاعية بين روسيا والهند شكلت ركيزة مركزية في توازنات الردع بجنوب آسيا، فقد ساعدت الهند على تعزيز قدراتها في مواجهة كل من الصين وباكستان. وهذا يؤكد أن استمرار موسكو في تبني سياسة الحياد الديناميكي لم يكن على حساب علاقتها الدفاعية مع نيودلهي، بل منح الهند أداة فعالة لتعزيز مكانتها الموزنة في الإقليم.

3. أوضحت الدراسة أن انخراط روسيا في سياسات المحيط الهندي عبر التعاون البحري والتقني مع الهند لم يكن مجرد بعد تكتيكي، بل استراتيجية تهدف إلى تعزيز استقلالية القرار الروسي في مواجهة كل من الغرب والصين. وهو ما يدعم الطرح بأن سياسة الحياد الديناميكي الروسية مكّنت

موسكو من المحافظة على نفوذها دون الدخول في تحالفات جامدة، الأمر الذي عزز بدوره من وزن الهند كفاعل إقليمي موازن.

4. توصلت الدراسة إلى أن البراغمة الروسية المتزايدة تجلّت في توسيع قنوات التعاون مع باكستان مع تجنّب الإضرار بجوهر العلاقة مع الهند. هذا السلوك يعكس بوضوح ممارسة "الحياد الديناميكي"، إذ لم يؤدّ إلى تقويض موقع الهند بل جعلها أكثر مركزية في حسابات موسكو الإقليمية، ما يثبت ارتباط النتيجة مباشرة بالفرضية.

5. أظهرت الدراسة أن العلاقات الهندية – الروسية أسهمت في تقويض محاولات الولايات المتحدة فرض ترتيبات أمنية أحادية في المحيط الهندي. إذ إن سياسة الحياد الديناميكي الروسية جعلت من الهند شريكاً بديلاً يمكن موسكو من مواجهة الضغوط الغربية دون فقدان التوازن مع الصين، وهو ما أوجد بيئة إقليمية أكثر تعددية تدعم فرضية الدراسة.

المصادر

أولاً: -الكتب العربية

برجنسكي، ز. (1998). *رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا* (ترجمة أمل الشرقي، ط. 1). مركز الدراسات العسكرية.
ثانياً: *المجلات العلمية والأكاديمية*
عبيد، منى حسين. (2025). *العلاقات العراقية – الروسية بعد العام 2003: الواقع والمستقبل*. مجلة لارك، 17(1)، 284-300.
<https://doi.org/10.31185/lark.4099>

References

First: research and periodicals

1. Arora, & Chand, M. (2020). *India-Africa partnership: Towards sustainable development*. Research and Information System for Developing Countries (RIS) & Forum for Indian Development Cooperation (FIDC).
2. Blackwill, R., & Fontaine, R. (2024, December). *No limits? The China-Russia relationship and U.S. foreign policy* (Council Special Report No. 99). Council on Foreign Relations.
3. Kupchan, C. A. (2021). The right way to split China and Russia. *Foreign Affairs*, 100(5).
4. Baruah, D. M. (2022). India's a la carte minilateralism: AUKUS and the Quad. *Asia Policy Journal*, 33(1). The National Bureau of Asian Research (NBR).
5. Ashfag, K., et al. (2021). Balance of power in South Asia: Concerning Russian role. *Global Strategic & Security Studies Review (GSSSR)*, 2(2).

6. Sullivan, K. (2023). India and order transition in the Indo-Pacific: Resisting the Quad as a “security community.” *Oxford School of Global and Area Studies*, 36(2).
7. Sethi, M. (2007). India's nuclear doctrine: The basis for credible deterrence. *Air Power Journal*, 2(2). Centre for Air Power Studies.
8. Hanif, M. (2013). Pakistan-Russia relations: Progress, prospects and constraints. *Islamabad Policy Research Institute Journal*, (2).
9. Mukherjee, R. (2020). Chaos as opportunity: The United States and world order in India’s grand strategy. *Contemporary Politics*, 26(4).
10. Kapoor, N. (2023). Russian grand strategy: Why it stalls in relations with India. *Russia in Global Affairs*, 1(1).
11. Alexeeva, O., & Lasserre, F. (2018). *The evolution of Sino-Russian relations as seen from Moscow: The limits of strategic rapprochement*. Centre d'étude français sur la Chine contemporaine.
12. Ivanov, P. (2023). *Together and apart: The conundrum of the China-Russia partnership* (Iss. 1). Asia Society Policy Institute (ASPI).
13. Rynning, S., et al. (2018). Alliances. In *The Oxford handbook of international security* (1st ed.). Oxford University Press.
14. Deolankar, S. K. (2020). *Foreign policy and diplomacy with special reference to India*. Institute of Distance and Open Learning, University of Mumbai.
15. Luo, S. (2024). *Sino-Russian relations in China's territorial disputes with India and Vietnam*. Wilson Center, Kissinger Institute on China and the United States.
16. Sonika. (2025). India and the United Nations: Assessing the call for a permanent Security Council seat. *American Journal of Political Science and Leadership Studies*, 2(5).
17. Ministry of External Affairs, Government of India. (2011). *India and Africa: Forging a strategic partnership*.
18. Ali, U., & Javed, T. (2024). Emerging Pakistan-Russia cooperation: Opportunities and challenges. *Margalla Papers*, (1). Center for Strategic and Contemporary Research.
19. Baranovsky, V. (1999). Russia and Asia: Challenges and opportunities for national and international security. In *Russia and Asia: The emerging security agenda*. Oxford University Press.
20. Joshi, Y., et al. (2022). *The bear in the room: Russia and the Indo-Pacific* (Special Report No. 21). Institute of South Asian Studies Sasakawa Peace Foundation.

21. Ma, Z. (2023). *The dilemma of bilateral asymmetric alliances: Exploring how the stronger state becomes entrapped by the weaker state* (Master's thesis). University of Chicago.
22. Kaura, V. (2025, July 21). India's diplomacy of dual alignments: Russia and the US. Royal United Services Institute (RUSI).

Second: Websites and Online Sources

1. Malhotra, A. (2023, May 1). Engagement not entanglement: India's relationship with the Quad. *Georgetown Journal of International Affairs*. <https://gjia.georgetown.edu/2023/05/01/engagement-not-entanglement-indias-relationship-with-the-quad/>
2. Turlapati, A. (2025). India's role in geopolitics: A comprehensive analysis. *Reflections.live*. <https://reflections.live/articles/20829/indias-role-in-geopolitics-a-comprehensive-analysis-article-by-alekhya-turlapati-20042-m69bwckz.html>
3. Zakharov, A. (2018, February). The 3 dilemmas for Russian policy in Asia. *The Diplomat*. <https://thediplomat.com/2018/02/the-3-dilemmas-for-russian-policy-in-asia/>
4. Korolev, A. (2023, June 15). New paradoxes of Russian policy in Asia. *Valdai Discussion Club*. <https://valdaiclub.com/a/highlights/new-paradoxes-of-russian-policy-in-asia/>
5. Modi, C. (2021, September 23). What does India's exclusion from AUKUS mean? *Statecraft*. <https://www.statecraft.co.in/article/what-does-india-s-exclusion-from-aukus-mean>
6. Diesen, G. (2017, May 12). Russia, China and 'balance of dependence' in Greater Eurasia. *Russia in Global Affairs*. <https://eng.globalaffairs.ru/articles/russia-china-and-balance-of-dependence-in-greater-eurasia/>
7. Chiriyankandath, J. (2022, March 9). Understanding India's approach to the Russia-Ukraine war: Realpolitik. *Institute of Commonwealth Studies*. <https://commonwealth.sas.ac.uk/news-events/blogs/understanding-indias-approach-russia-ukraine-war-realpolitik>
8. Kuramitsu, S. (2024, October 17). UK, U.S. seek indefinite extension of nuclear cooperation pact. *Arms Control Association*. <https://www.armscontrol.org/act/2024-10/news/uk-us-seek-indefinite-extension-nuclear-cooperation-pact>

Special Investment Facilitation Council. (2024, August 28). Russian deputy PM affirms support for Pakistan's BRICS bid during visit to SIFC. *Government of Pakistan*.
<https://www.sifc.gov.pk/news/412>

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية